Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اللّزوم الذّهني ، لا الخارجي»[1] .

أمّا الأوّل : فلأنّ اللّفظ الذي يكون موضوعًا لمعنى ، لو لم يكن بحيث ينتقل الذّهن منه إلى لازمه ، كانت حاله معه كحال جميع الألفاظ التي لا دلالة لها عليه أصلاً .

وأمّا الثّاني : فلأنّ الجوهر والعرض متلازمان ، مع أنّ اسم أحدهما لا يستعمل في الثّاني .

واعلم أنّ الاحتجاج على الأوّل جيّد ، وعلى الثّاني غير جيّد ؛ لأنّ هذا الاحتجاج إنّما يبطل قول من يقول : «إنّ الملازمة الخارجية علّة للدّلالة الالتزامية» . فيقال له . «لو كانت الملازمة الخارجية كذلك ، لوجب أن يستعمل اسم الجوهر في العرض ، أو اسم العرض في الجوهر لوجود هذه الملازمة في الخارج . والعلّة أينما تحقّقت تحقّق معلولها ، لكنّه لا يستعمل ذلك ؛ فليست الملازمة الخارجية إذن علّة لتحقّق الدّلالة الالتزامية . ولا ينتج هذا التّركيب أن لا تكون الملازمة الخارجية شرطًا ، لأنّه ليس يجب أينما تحقّق الشّرط أن يتحقّق المشروط» .

## المفرد والمركّب

قال المصنّف : «واللّفظ المطابق : إمّا أن يدلّ جزء منه على جزء من أجزاء ذلك المعنى – وهو المركّب – ، أولاً يكون كذلك – وهو المفرد –»[2] .

قال المفسّر : إنّ قومًا من المنطقيين جعلوا المطابقة عامّة للمفرد دون المركّب . فقالوا : «قولنا : إنسان دالّ على الحيوان النّاطق بالمطابقة ؛ وقولنا : «قام زيد» دالّ على قيام زيد بالمطابقة .

---

1 انظر فيما سبق : ص 87 .

2 انظر الآيات (أ) : 1و ، (ل) : 1و .